

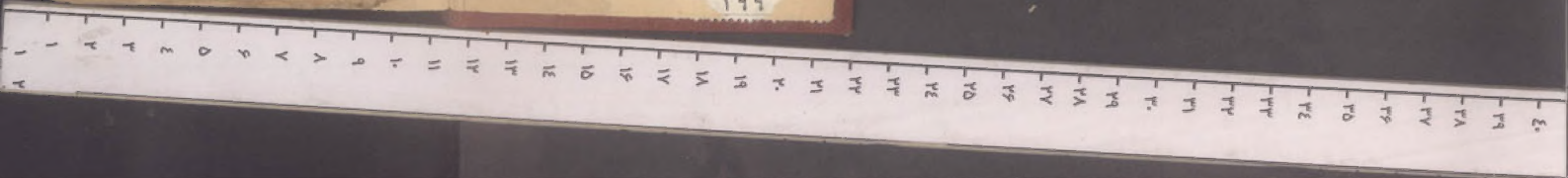
۳۹۹

بازرسی شد
۵-۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	شرح التلخیص فی الفقه
مؤلف	ابوالحسن بن ابی شریف قاضی (۱۰۰۰)
تکثیر	تکثیر (۳۹۹) از کتب (مخطوط)
آقای سید محمدصادق طاباطبائی	به کتابخانه مجلس شورای ملی
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۱۰/۶
شماره ثبت کتاب	۲۵۸۰



خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
ملی
۳۹۹



۱
۱
۲
۳
۳
۵
۶
۸
۷
۶
۹
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۵۱
۶۱
۸۱
۷۱
۶۱
۸۱
۸۸
۸۸
۳۸
۵۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
دفتر کتابخانه و اسناد
شماره ثبت کتابخانه ۱۳۰۲
شماره ثبت اسناد ۱۳۰۲

کتابخانه الموارث

خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
۳۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله

اسم الفرائض واجب واجب في الغنم فرض محله اعم وارث ميراث السموات
والارض لاسبيل النفسه البخر منجب الاعتبار ولا ينكسر سبب الوصية
الدور والادوار والصلوة من سبب نصف لا فرق في الوصية
جيب بعدد المنس في كاشف الفرائض ابن سنن والله المحصن ورثه
عمود صلوة مجاوزة عن تقدير العقل بالطلوع الوضو ان يرتفع
في السموات والارض اما بعد فوالله البرية ليرى الخالق الحمد ابو سنن
قد تغتت موازينها واوليا كان بها بينما كان الرسالة المنسوبة الى الخبير
لحق المتبرج الزافر الدر الزاهر افضل المحققين في القمار والمتأخرين
واكمل المحققين الحكماء والمكتملين نعم الملة والفضيلة والتحقق والوعا
والدين محمد قدس بغيره روضه وقد تغتت المكتبة الزاكية روضه الدهر او
الكبريت الحمد الالوي مشيها في ضبط قواعد الابواب بين قواعد وغشيرة

7

7 -

حجة بمنه فارادت انما انشرف شرح لها موضع مكنونات وفاقها كبرياء
 قناع الخفا حجة حقايقها بمنها اصل العلم مطالبته وبرائيس ما به باذلا في
 الابدود الطافه انا اشيع فيه تنوكلنا توحيق السعد في الصغير والكبير فانتم المولى
 ولهم انصير فقول لمنه التوفيق لا في حق العظم فذكر من الحمد والصلوة وتلقا
 الاجالية الى مقاصد كركب الراج الى ترتيب تفصيلها قاعا وبه ترتيب على ترتيب
 الاول فنقطة الموارث وما يتعلق بها واولها من الاحكام ان في
 كيفية التخصيص تبعها القسم الاول يشمل على ترتيب الاول فنقطة الموارث
 واحكامها ان في غير ذلك بالوضوح من الوصايا والافراد والغرض الاول
 فيه بيان الاول في مراتب الموارث وترتيبهم في الاستحقاق الثاني في
 تفصيل ما هم وكيفيته قسمهم وكل ما يشتمل على فصول الباب الاول
 من الغرض الاول من القسم الاول في مراتب الموارث وترتيبهم الميراث
 واول ما يشتمل من حيث حقيقة او حكم الى كل ذلك بالنظر الى اصل الشرع
 والتمسك بالحكم كالميراث فطره واجل الحكم كل لغوي والحدود والتعديلات

وينتقلان ابن الاخي ينتقل الى الوالد الميت فنوا قريب من المعتبر الى
 جده او جده ولا يحجب الاب عن كل صنف الابوين الصنف الاخر
 والمجد لا يحجب الاب والاموات والاموات بل يحجب اذ كان من صنفه
 فالاخ يحجب ابن الاخي وهو ابن ابن الاخي ونقل عن الفضل بن شاذان
 ان السكوت للاب من المم والابن لابن الاخي من الاب والام اذا جمعت
 محجبان ابن الاخي باخذ حصته ابيه لانه قريب وشيوع لان الاخي
 اقرب من شغل والحقول على توسط البطون وقال الشيخ لابن الاخي
 من المم السكوت لابن ابن الاخي من الابوين ينتقل ما مرفوعه عامر
 وهذه بالبقية الخ لا كانت سميت بها لانهما بالمتسبب بالبقية التي
 وهي لا تراث الا بقية البقرة التي فيه كلاما وفيها صنف واحد هو
 المستحب الي الميت بالبقية التي له سواء كان غائرا او لا يورثه او خالاً
 او عمه او خالته او ولدهم غير انه مرتب في استحقاق الارث على رتبة
 الاول عمومية الميت وخالته وخالته وخالته وتقوم مقامهم اولاً بالشرط
 المذكور

المذكور اي شغل ان لا يوجد من بينهم الا في صورة واحدة اجماعية ليس بها
 كيز من حيث يخفى وميراث ابن المم لابن المم يحجب الاب والام ويأخذ
 نصيبه ولا كان المم اقرب سخط ولو كان معها حال فزمت بعض الولا
 ابن المم والمفهوم بين الحال والمم لان اصل تقديم الاب على المم
 في الميراث لا ينفصل لهما قوله ومم ولو الارحام بعضهم اول بعضهم
 وان ثبت للابحاج محجباً اذا انفرد المم لابن المم المم لا يورث بالاب
 فاذا كان معاً ورثا ولم يورث الابحاج في المم فثبت له استماع
 الفصل وهو الاقرب في الميت ميراث المم وابن المم واستخاص الحال
 بما قال لان المم محجب ابن المم وهو محجب بالخال وفيه ان يكون المم محجباً بابن
 المم في هذه الوضو من المم والشرط وذم من قبل ان المم المم موقوف
 وابن المم لان الحال انما يأخذ حصته وهو المم على المم او السكوت على
 قول غالب بين المم وابن المم والمم محجب لابن المم وميراثه

كذا العلم بجوابه ومن عدم تخصصه في العلم ولو كان له ما يرجع
 اوزوجه في هذا النصيبها وهل يحجب العلم فيه اشكال ولا
 عدمه ولو قلنا العلم وابن العلم او كلاهما فليكون العلم محجوباً ام لا
 يتوقف فيه الاشكال ينشأ من ان الظاهر انقضاء الاجتماع على
 فيه الفهم ومرتبة الفهم الاول والاولى واضطره السند ولا يتوقف
 الاخرى على الاول بل هي حكم المسئلة الاجتماعية فيجب الابعاد
 في غيرهما ولا يتوقف خبره عليها شيئاً اذا كان بدل العلم عنه او بالبيان
 نبأ فلا يحجب العلم عنه ولا يثبت العلم بل يتكسب الحجب ويحجب
 الى ما اصلناه من ان لا يوجب حجب ولو كان من جانب واحد
 يمنع الابعاد وانما قرب من الجانبين وخالف الشيخ في استصحاب
 واجبر على العلم في العلة ولعله استدلال به العلم للابوين فيجب العلم
 له بطريق الاولى وفيه ان حجب الاجتماع ولو لا ما صير السند

الاجماع

والاجماع في انه يحجب العلم فيه بالاصل من منع الاول لا بعد
 ان فيه عموم ابو الميت وخولته ويرتفع اذا لم يكن للميت علم لا
 عمة ولا خال ولا خالته ولا اولادهم واولادهم لعدم العلم
 عمومهم للاصل او اولادهم واولادهم بغيرهم وهم احوال سائر الورثاء
 فاذ لم يرصدوا اصلاً ورثت عموم ابدال الميت وخولته وبهذه طبقة
 اولى الارحام ووجه التسمية في الواحدة من كل طبقة او درجة وان
 كان انني يحجب من وراء الطبقات والدرجات الا في المسئلة
 الاجتماعية المذكورة وبهذا هو الظاهر في باب الجوارث وصرح به الاصحاب
 وصرحت الفهم بان من له قوائم في التمسك للاب والام كالخ من العلم
 او الخال واولادهم او عمومته الاب وخولته واولادهم وما كذا الجحش
 تلك القوائم من جهة الاب وبعده كالخ من العلم او الخال من مطلق
 من القوائم والاولاد من جهة الام وبعدها من الرودون الفوق فاذما
 للخ من الام من الاب من الابوين فلان من الام كس والاب من

من الابوين واذ كانا في هذا الموضع اصلاً وبنى للعلم والحق
 الابوين الثلث لا غير ولهم في الامم من الابوين الثلث فقط وما كونا
 بشر طالت وبيت القرب والسود فلا يحجب من الابوين الاثني
 من الابوين في الامم ولا يحجب الاثني من الابوين الاثني من الامم وما
 الفصل الاثني من الامم السهل واليقين لاسم الاثني وهو متعريف كما
 الاثني اقرب بطلان من ابن الاثني ولا يحجب الح الابوين الاثني الاثني
 وصدده اثنى الامم وصدده اثنى من اثنى اثنى مختلفان فلا يحجب
 له قرابة واحدة كانه مدار الح على الاختلاف قرابة واحدة يجب
 البطون لاسم وصدده القوابة او قد دأ لكنه اربعين كمنين كمن
 بجهته استحقاقه لانه كمان من كمنين عليه في استحقاق الارث فلا
 يمنع احدهما الاثني اذا استوفى الزنية لكون العلم كلاً ما يزوج زيدا
 مثلاً بن زيب ابن كمن عكر من زوجه اقرب من زيب بنت سوزج
 اقرب كمن عكر من زوجه اقرب من زيب بنت سوزج

فمنهم طالع من جهة الارث يقال له من جهة الام فان فرضنا لابن الاثني
 ومارت خالده وورثه ابو الارحام فلا حد ثلث ماله لانه خال الاثني
 وثلث لانه عم لثالث الاثني للمحمود ويحجب عن اثنى الاول لثالثه
 الطبعات النسب واما السب فلو فرضنا زوجة فكل من الزوجين
 يرث الاثني لقوله عنت كلته وكل نصف ما ترك ازواجكم ان لم
 يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فكل الزوج فان كان من بعد وصية يوصي
 بها او دين ولهن الزوج عما تركن من ماله لم يكن كل ولد فان كان كل ولد
 فكل من الزوجين ما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين ولهن الزوج
 ولها جع ولا يرث بغير الوارث وهو في اللغة يرث اثنى اثنى بفتح الهمزة
 للمعنى كمن في الشئ بغير غيره قاله صاحبان في خلاص الجمع الطبع
 ولا يحجب احد لغيره لانه ولجميع الصحاح في الاخبار ركن من سلم في الصحاح
 قال اقراني ابو جعفر عليه السلام صحيفه الوارثين التي هي ام الكتاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ومنه على عمه سيدة فقرا في امراته ماتت و

في مرض يسهل الموت او خوفه وقل انما لها تحت ملكة
 بالجملة فتشاور الابن واما العلم ببل ومات في مرضه عن عمره في بعض
 احوالها بطل العقد ولم ترثه لاداء الولاء وانما خلفه في بعض
 حالاته بالبعد بعد العلم ببل قبل تزويج في مرضه فقال انما في بعض
 في مرضه وترثه وانما بطل في علم ترثه وانما بطل وانما بطل
 بطل وانما يكون اجماعه بعد كلامه فان الحكم بطلان العقد في الغيب
 الرشدين في غير طلاق ولا في تزويج بعد اكلها بعد دور الوصية وعلى
 الابن لا يثبت له بعد فان قلت غووم الامر في ثبوتها قلت حكم الامر
 انما يشتمل الزيادة فيها بالبيت بطل العقد فكان الموت شخفا
 عنه بطلان العقد على ان يختصص في القران بالجملة الوفاء بيز ولو مات
 بمقبول الوفاء في مرضه بها نظر في ثبوت من جهة العقد في الصلاة
 تحت الامر في ان حكمه شرط بالوفاء والوفاء بالاول بل بان حكم
 الابن في غير مرضه في مقدم الوعدت الرقبة على نفسها من غير

اما الولاد الذين يرسل على ارض سيب اللربث بعد فوله السلام والاولاد
كلهم الا انهم في ترتيب على الطقات الثالث كطاقة الرابطة
اشيخ النعمان في ذلك في النكاح وتلقوا نعم للرجال والاولاد لهم
بغيرهم ولا يوصف بغيرهم لانهم في غير كمال الاولاد والاولاد
وللنساء في غيرهم في وجه قريب بال بعد لربث وولد الاولاد
الاولاد على ضرورتهم بغيرهم على بعض غير ترتيب ذكره المضم
فكسر الاولاد والاربعين بغيرهم الممتنع بغيرهم بغيرهم
المنة لانهم في غيرهم بالكلية بالعماد والافعال واولادهم في غيرهم
في كفاية او نذر او غير ذلك في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
بذلك الذي في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
اولادهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
لوصية من ابيه وصية ارضه النعم وولدوه وولدوه وولدوه وان كان
المنة للبيارة للفقير فالاولاد لهم لوصيتها ارضه كانت الحققة

فصل

قبل القين فبرث القين لوصية النعمة دون غيرها الا ان يكون ثمة
لها بن بنزلة ابن عمها بها فاولادها ابناء عمها فياخذون
بغيرهم بالنعيب لاولادهم فيها كانت الاولاد شرط الاولاد
هو البزخ بالحق انما رده الاكثر في الشئ في غيرهم
حزبه الى انهم في تلك احد في انهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
سوار ملك بغيرهم بالبيع او لغيره او غيرها اولادها بغيرهم في غيرهم
اشيخ الاولاد بان اصلهم الاولاد والحدس المتماز واولادهم
البنين صلوا عليهم والاولاد في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
الاشيخ بموتهم بغيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
رغبة في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم
عبدا وهو مولاه وارضه في الدين واليهامات ورضه وصانته
بضعت السند ويكفي ان يقال يجوز ان يكون المولود بغيرهم في غيرهم
لأنه في الارث بغيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم في غيرهم

[illegible]

كانه لا صدق الحديث الثاني اذا شرط المتن المتنج سقوط ضمان الحجر
لكنه ذلك سببا لسقوط الولاء اجماعا وتختلف في ان شرط البر
الاشارة وام لا تذهب الشيخ والصدوق وبما عدا الى ان شرط
والثالث مؤثر الى عدم الشرط لان المراد بالمرادة في الصدوق
والا يفيهم ثبوتها عند الحكم لا وقوعها في نفس ما عند الطلاق عند
واجب الشيخ بالبر ابن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام
اعتق رجلا سائيا عليه عتق من جبرية ثم لم يزل له الميراث
ثم لم يزل له ميراث ذلك واجيب منج والامة على الشرط سقوط
بالاثرها وبل الامر بالاثبات ونبوت ذلك العقد عند الحكم ويمكن
ان يخرج للشيخ بعموم قوله عليه السلام المراد لمن اعتق فاذا اعتق
وجبر عن النعمان وانما صدر ذلك نخص به الحديث للامجاع والزم
بشرطه لفظ قوله في عموم الحديث لعدم ما روي في عموم الحديث
الثالث لا يريث المتحق الممنع خلافا للصدوق وابن الجوزي

الشيخ ابو الحسن علي بن محمد لو دار الولاء تو ارثا كما لو ارثت من العتق لا
 اثنى - الولاء كلمة التي تعيد الارث فكل
 من ارث العتق امراته كان او رجلاً او غرضاً ثم مات العتق
 يورثه بقرينة ميراثه لمعتقة مع الزوج او الزوجة العتق من غير
 العتق من غير ميراث بالولاء فذا ميراث الشيخ في الماتية له
 انه لا يرث المرأة بالولاء غير ما يات من عتقه ولا ميراثه ولا
 كسبه من ما ارثت عتقه وميراث ابن البرج والعلامة والحق
 ابن الجيند القول بان المرأة لا ارث بالولاء والعتق من الارث
 كل من يرث بالنسب بالولاء لا الارث والعتق من الارث
 ومنه يفرق كتاب من الجدة والجدة والخال والخاله والولاء
 الشيخ يصححه محمد بن قيس ان الباقر عليه السلام قصير في رجل حر رجلاً
 واستولاه فيقول الذي ارثني وليس له ولد الا السارق ثم توفي المولى
 فترك ماله وعقبه فاقس في ميراثه ميراث مولاة ومعتق

ميراث

ميراثه لعقبه الذين يعقلون عنه اذا ارثت حياً لم يكن عتق
 وفيه نظر لان الظاهر ان المراء بالعصبية عصبية العتق ثم يورثه
 بالنسب الارث بالنسب الارث بالنسب مقدم على الارث بالولاء
 فلو كان مقام النساب بنون العتق لورث عصبية العتق ثم يورثه
 بالنسب الارث بالنسب العتق فلا يجتمع اثنان من الارث بل هو
 قوله بالولاء كلمة النسب فان بالنسب يرث الارث مطلقاً فكذا
 ابا الولاء وبروابة عبد الرحمن بن الجحجج الصافي عليه السلام
 انه قال مات مولى حمزة بن عبد المطلب فدفن رسول الله صلى الله عليه وآله
 ميراثه الى بنت حمزة ورواها ابن الصنينة لمحة النسب قصير السكوت
 في مجمع الاحكام كما هو في الاصل والرواية ضعيفة اسند
 من انه يجوز ان يكون الدفن على الكفاية لا على الوجوب
 اذا كان المم امرأة فميراث المولى اذا مات بعد موتها لعصبية
 لا ولادتها بما عاينها ويصححه محمد بن قيس الباقر عليه السلام انه

ابن جبرين عن عبد السلام عن امرأة استفتت رجلاً فاستفتت ولداً يابوا
 ابنه فقلت ولداً لم يصبها الدين لم يولد منها ولداً ويحتمل لم يولد
 بن سفيان عن الصادق ع قال سألته عن امرأة استفتت رجلاً
 ثم ماتت قال بركة الولد البر من ابنها ففصل عما ذكر ان المتفق اذا كان
 رجلاً بركت ولادة اولاده المذكور دون الامهات وان لم يكن
 له ولد ذكر بركت ولادة عصبته الذين ينجسون جبريته وكنى كان
 امرأة بركت ولادة عصبته الذين ينجسون جبريته وكنى كان
 الولد بركت برابها ما وهب بركت فبركة تولد ثم الموم آيات الار
 في انتقال حقوق المولى الى ورثته ولا نقل من غيره من غير
 ولولاهم الولد لم يصب النسب لا بركت ابها ما فكلها
 الولد وفيه شبه لا يفيد الموم من المسألة ولا كرم على
 الثاني فوما في المتفق من ولدين ثم مات احداهما حتى اولد
 ثم المتفق ورثه الولد والد الباقي من الثاني السليم لا يجمع لهما

بالولاد

بالولاد والنسب سواء اخذ الوارث بها او لا بل بركت بالنسب
 ولو اتفق الرسل وفيه عباداً ثم مات عنها وعن ابن ثم مات العبد
 فالولاد من البنت وللابن نصيب وان قلنا ان البنت
 كان لها الثلثان والباقي من الغروب ابن من غروب الولد
 من ابنه بركة فانه بركت المضمون من جبر عكس الا ان شيا كالتن
 وعقدان بركة ان يقول الضامن فممت جبر بركت لكل جبر وبك
 على ان يترك قول المضمون لم يمت وهو لازم بدليل عليه قوله عليه السلام
 المسمى عند شدة لم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد
 ولولا انه لم يولد لم يولد كما في قوله الله عز وجل ويرثه اولادكم
 مسلم من ذرية البنت ولا ينفق مسلم ولا من جبرية مسلم وهذا
 الحكم كما في غير المضمون به اذ هو غير مذكور في مصنفات الفقهاء
 الا بالنسبة وما وجدت ما يصح الاستدلال به على هذا الحكم الا ما رواه
 محمد بن يعقوب في الموقوف عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام

فانه اريد ان يكون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في احوال
 لا يعلو الا على من بعده من بعدهم ويلم الله ان بعدى الله على يد
 جلالته كماله على كل شئ وغربت ذلك له بعد يوم من ذوق
 الحسنة بخلاف المصطفى ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في يوم من يومه اعطى الولاء والاذل اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم ابراهيم بن عبد السلام وبجملته في الحق كبره الا في منجزه ومان
 الرواية في شك ولا في الزكاة والفقر او المسكين وغيرهم اذا كان
 كمال العبد في احوال من غير ان يكون في وارث من المذكورين وقد
 اشترى العبد مال الزكاة كغفلة المستحق فان لم يره في السجدة الزكاة
 عند الشيخ ذابن بابويه وابن ابراهيم بن ابي الاسود بن الاكفون بان العبد
 اشترى بماله المستحق قوله لم ولا ينفق صحفه بموت غيبه من زرايه
 ايسر الله الله على العبد في وارث مال هذا العبد اذا لم يكن له
 وارث فيقال يره الفقراء المومنون الذين يتخون الزكاة لانه اذا اشترى

للمعلم

بما لهم وفي الطارق يره الرواية عبد الله بن بكير وابن فضال في
 ناسه الذهب كنه في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 الا في يره الرواية في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 لوارث غيره واما الوارث ذلك وولاء الامام عليه السلام به
 وارث من لا وارث له في جملة احواله كما في ثمنها صا وما عا به التوفيق
 في العبد المذكور في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 المذكور في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 لوارث من لا وارث له في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل
 في ثمنها صا وما عا به التوفيق والقبول على كل

لو كان بارئ من سبها وبغيره من ذلك فخره بخبره وبقوله على ما
 لا يرث المسلم بغيره الا بعد موته الحسن بن الحسن بن علي بن عبد الله
 اذ قال المسلم بحجبه الكافر وورثه الكافر بحجبه المسلم ولا يرثه بحجبه
 ابي ولا حنيفة الصادق عليه السلام انه لا يرث اليهود والنصارى
 الا في ذلك في الاجابة فانما يرث المسلم ولو افارق كفا وورثه ابا
 بغيره المسلم من ان بعد وابدان فان لم يكن ولو لم يكن مسلم وورثه مسلم
 اسم فان لم يكن وورثه مسلم بحجبه كافر وان لم يكن وورثه الاسلام
 المسلم فان يرث الكافر اجماعا ويرث المسلم الكافر كذا
 وورثه كافر الكافر اذ يرث المسلم من الكافر المسلم
 من الاجابة ولو لم يرث المسلم الاسلام لكان لا يرث فان كان مسلم وورثه
 الكافر لا يرث وورثه المسلم اولاده الا في المقتضى من الزكوة
 عليهم السلام انما ينجوا فانما انتم والاسلام وورثوا ولا ينسبوا بحجبه
 بن امير المؤمنين بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

مسلم وبن امير المؤمنين بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
 وبن امير المؤمنين بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
 من رافضية على الوارثين من تنفق على الصغار في ورثته عن ابيهم
 من كذا قيل ان كذا تنفق على الصغار فقال يخرج وارث الثمن
 ثمنه النفقة ويخرج وارث الثمن ثمن النفقة فاذا اؤثر
 فتلحق النفقة عن غير الوارثين اسم اولاده ومن صغار فقال ثمنه
 ما تركه الى الامام من غير كذا فانما هو على الاسلام اذ اؤثر
 من الامام ميراثه اليهم وان لم يتوا على الاسلام من الامام ميراثه
 الى ابن اخيه وابن اخيه المسلم من ابن اخيه من ابن اخيه
 والابن اخيه ثمنه وارثه من غير النكاح كذا في النكاح والتميز من
 المتأخرين ومن اخيه من اخيه من غير النكاح من الاولاد من
 اليرث مطلقا ووافقه ابن ابي ريس بن ابي ريس النكاح من
 ابويه في الكفر فاولاد الصغار يحكم الكفار فيهم بحجبه وجود وارث

من الجيد والبراج ونفا له فزون علة بالاسل السالم عن المعارض
 قال العلاء في الخلف القول لا يفر من بعد من الصور ان من حق الجزو
 باب في حق الجحج في الامور المطلقة بشرط ان يكون في ذلك الحكم والحق
 ان لم يكن من شرطه بان يقول السيد بعد في عقد المكاتبه كما في كتاب
 ان لو كان في ذلك من شرطه كذا او ان قال مع ذلك لم يرد فاقنت
 في الرق من شرطه في حكم المطلق انه كلما ادب شيئا العتق من شرطه في الرق
 لا ينفق من شرطه في علم فورد جميع مال الكفاية بغير شرط من شرطه
 قيمة الزكوة وان كان موروثة او لا لافل العود بقدر الزكوة
 وموت احوال العتمة بين قدره ومن ما ينقل الى بيت مال الامم
 اشكاله الا انكم لا تخلص المكاتب بل كل من حرر بعضه يربط
 بحسب ما عتق من فلو قد حرر يربط بالقرابة كالبنيان نصفها او
 اصله ان يربط بالجميع المال بالنصف لا ينفق في شرطه في كامل الكفاية
 بل لا يفر من من ان يكون ابنان من بناتها ومن ان يكون

مستغفر

مستغفر بعض الناس ان ينفذ كل منها ربع المال ويكون الباقي
 للامام ان لم يوجد او منسب ويحتمل ان يكون الكل ثلثة اثنان للمال
 لانها لو كانا من بن كان لكل نصف ولو كانا من بنات منعا ولو كانا
 الاكبر فقط هو كان المال له ولو كان الاصغر هو فاما المال
 فكل في اربعة احوال ما لو نصف فيعطي ربع ذلك وهو ثلثة
 انما لو كان من بنات اثنان ثلثة فحصل الاول يقسم المال
 بينهم على ثلثة فحصل اثنان في النصف من ثمانية ويحصل الثلث
 اثنان والسدس من مائة النصف نصفين فلهما النصف سبعة
 مائة وثلثين وثلث النصف اربعة مائة وثلثين فلهما
 يحتمل ان يكون لثلاث النصف سدس المال وقرنة وثلث النصف
 ثلثا ذلك وهو سدس المال ونصف منه لان كل منهم المال في حال
 وهو ان يكون من فقط هو او نصفه في حالين بان يكون الاكبر
 اثنين وثلثة في حال وهو الاكبر في الجميع فلكل مالان وثلث

وانه قد علم بكونه على الفصول اربع الا ان قوله والافعال من حيث انهم
 لا ينفون منه دية شيئا وشكروا فيه اربع سنين عن ابي عبد الله
 وذهب الشيخ في البسوط والمختلف واليه حمزة الى ان الزكاة كل
 من سبب لعدم آيات الادب والدين فيكم قال الرباني
 احيى برهان الصادق من قبول اسديها السلام انه قال اذا اقتت
 دية العوضات ما لا يفي برأيتك بر الاموال ولولا ان سوا
 من لا الحسن على السلام ويرى ان لا تجر قد صحت بالخبر الصحيح ويذكر
 الاجابة وما تضمنها عامه لا ينفك من النكاح الصحيح المذكور في الخبر
 به المكنى الامي بآيات الزكاة والدية في المهور والمأثران لعدم آية
 التي الزوجة من غير تخصص في الزكاة الصدوق من الخبر في القسمين
 عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله السلام ورد آية الشيخ عن محمد
 بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال المرأة تزنت دية زوجهما
 وزنت دية زوجهما لم يغبل احد من صاحبه انما رآه في النول على السكوني

ح

حجة الصادق من ابيه عليه السلام كان لا يورث المرأة من
 زوجهما شيئا ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئا ولا الاخرة من الام
 شيئا فثبت ان الزوجين في الدية كالمثل في النول على السكوني ما
 المذهب في غير مهور الامي يمكن حمله على النفقة **باب الثاني**
 في تفصيل الهمام والهنام في الدية من الزكاة مقدار البشعة
 وكيفية القسم انما اقتسم الزكاة على عدد صحيح يمكن منه اخذ كل سهم
 بمقدار صحيح في مقدار وفروض كل سهم من المقدرة للزوجة
 في اصل الشئ والفروض من مقدار كتاب الله اما حال اعتبار
 للفروض من مقدار من دية غير راجع الى الفات والدم الزكاة من
 موزعها حال اوجه الفروض وكذا ان من منعه العقل الزكاة في ماله
 انجز الى المتبادر والفروض من فعل الزكاة الفصل من مواليد وانما غرضه
 للفروض بايز تقدير للفراغ على موزع او غير اللفظ الفروض من
 التركة كما قال في موزع العمل العلم بمنزلة استحقاق النكاح
 وهو توحيد الفرض لعدم قصد ما تقدم ذكره لفظ النكاح بل اعتبر

منه امراداً فممن البنتين والاشقيتين لادب وام اولاد اب انهم
 من اولاد الام والاب يكون نكحاً فلهذا القول ثم قال ثم كثر في
 قول ابن ابي عمير في مارك وقرأتم بسببكم قتل البنتين في
 الكلام انكم لم تتركوا له ولد ولا بنت فلهذا قول ابن ابي عمير
 بركم انكم لم تتركوا له ولد ولا بنت فلهذا قول ابن ابي عمير
 والامر اولاد اب البنتين او من اولاد اب امك الامم مذكور في
 قولهم وان كان رجل يولد بنتاً فلهذا قولهم وان كان رجل
 واحد فلهذا السور وانما كثر في قول البنتين من اولاد اب البنتين
 الذين انقضت نفقاتهم لا يكبر باقل من بطون الاولاد فيقول
 من ابن عمك انما فريضة النصف فممن البنتين بالزبارة
 على البنتين لقولهم فممن البنتين وبنو عمك فممن البنتين
 مستند لوصد البنت لقولهم وانما كانت لا اوجه فيها النصف
 فلهذا قولهم ان بنو عمك لا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا
 البنتين البنتين والنصف فممن البنتين الواحدة لادب

والا فاكس

والا فاكس البنتين البنتين لادب وام اولاد اب انهم
 من اولاد الام والاب يكون نكحاً فلهذا القول ثم قال ثم كثر في
 قول ابن ابي عمير في مارك وقرأتم بسببكم قتل البنتين في
 الكلام انكم لم تتركوا له ولد ولا بنت فلهذا قول ابن ابي عمير
 بركم انكم لم تتركوا له ولد ولا بنت فلهذا قول ابن ابي عمير
 والامر اولاد اب البنتين او من اولاد اب امك الامم مذكور في
 قولهم وان كان رجل يولد بنتاً فلهذا قولهم وان كان رجل
 واحد فلهذا السور وانما كثر في قول البنتين من اولاد اب البنتين
 الذين انقضت نفقاتهم لا يكبر باقل من بطون الاولاد فيقول
 من ابن عمك انما فريضة النصف فممن البنتين بالزبارة
 على البنتين لقولهم فممن البنتين وبنو عمك فممن البنتين
 مستند لوصد البنت لقولهم وانما كانت لا اوجه فيها النصف
 فلهذا قولهم ان بنو عمك لا يولدوا ولا يولدوا ولا يولدوا
 البنتين البنتين والنصف فممن البنتين الواحدة لادب

والباقين بقية الحصة ان لم يكن منهن من قبله فاذا انقضى الميراث
في الام منها اثنتان وثلاثا وان لم يكن من قبله فاذا انقضى الميراث
عليها انصفت في ثلثي الباقي رداً وكذا الاثنتان في الابوين
او بين الاب والابن او بين الاب والابن والابن او بين الاب والابن
او بين الاب والابن والابن والابن او بين الاب والابن والابن والابن
او بين الاب والابن والابن والابن والابن او بين الاب والابن
وكل من الابوين او بين الابوين او بين الاب والابن او بين
من ذكره في كل واحد منهن لا يرث الا من من الرضاع كما مر في الرضا
فان كان الوارث من الرضاع وحده ولم يجتمع فيه بعض من قبله
نظر في كسبه او ثمنه وان لم يكن فان كان له ابياً جدياً او جدياً
او زوجاً كانت له ميراثه او بين الرضاع او بين الرضاع والرضاع
فمن سواه فان لم يرث له ميراثه او بين الرضاع او بين الرضاع
او بين الرضاع والابوين او بين الرضاع والابن او بين الرضاع
من الابوين او بين الرضاع والابن او بين الرضاع والابن

[illegible]

ثم اجمعهم بحجة شريفة قال في ثمانية نقال ابو جعفر عليه السلام فلم
 قالوا نقال الكثرة اخبر بجل قال ولد اخذت فيها نصف ما ترك نقال
 ابو جعفر عليه السلام فان كانت الاثنتان نقال لم يبق الا السدس
 نقال ابو جعفر عليه السلام قال لم تقسم الاموال ان كنتم تجنون انتم
 النصف من السدس وثلث النصف من السدس وثلث النصف من السدس
 الكل والكل اكثر من النصف للثلاثة وثلث قال في الاثنتان نقال نصف
 وقالوا للثلاثة وهو برهان لا يبرهن جميع المال انكم لم يكن له ولد فلما يعطونه
 الذي جعل له لم يبق في بعض ذراتكم شيئا ويخطون الذي جعلوا
 له النصف مما اكلوا من ثمنه الا غير ذلك من الاجابة وذهب علماء
 المال بمخونه الى اعتبار العول وجوابه في فضل شئ من المال بعد
 اتمامهم ابراهيم اجمعي الفرض من برهان ذي النصف سابقا
 من المال بقدر اتمامهم انما يقسمهم بنسبة ما هم شوا من الاجتماع
 بنسبة ثلثي ثلث ثلث اجمع ولا يجمع بقدر ما كان يجمع عليها
 ونحو

ونحو البنت ثلث اربع والاب ثلث اربع الفرض من ثلث اربع
 والوكلاء من البنت الابن في كل واحد من البنت النصف
 سدان بقدر علمهم انما ساد وبعط البنت ثلث انما ساد وكذا من الابوين
 ثلث انما لم يكن هناك انوة ما بين الام والابن من الرزق من السدس وان كان
 ثلث السدس الباقي من الاب البنت اربع والوفية من ثلث
 الاربعة وثلث من الام الاربعة لثلاثة وثلث من ثلث وثلث
 الرزق الباقي من الامانية قوله ثم والاولاد الامام يعطون ثلثي بعض
 فيجوز ان يكون انما ابو جعفر عليه السلام اقره جعفر الفاضل البربري
 الامام رسول الله صلى الله عليه وآله وخط على عليه السلام بقدر ثلثها
 بثلث ترك انبنة واربعة لثلاثة النصف للام السدس لثلاثة المال اربعة
 اجمع فانها ثلثية وهم ثلث لثلاثة واما السدس فيكون ثلثي ثلث
 فيما جعل ترك انبنة واربعة لثلاثة النصف للام السدس لثلاثة المال اربعة
 اربعة ثلث اجمع والابوين لكل واحد منها السدس لثلاثة المال على ثلثي اجمع

والشيخ هو قتلة العلاء بعد ذلك فاستعمل رداً عليه وكان
 فاسد الحكم لأنه كونه استعاضاً عن السب من بار وفتنه من
 بكونه أكبر الرذائل الملقبة أن فيه من الشور من العن وادانته
 أن لا راد إلا في العليقة الأولى لأنه اختار مذهب الفضل
 وأبى أن يتقبل ما تقدم رآه من نقل الدجاج على خلافه
 أنه كان فيهم من يابذ عطف على قوله فاسد لأنه أيضاً استج
 العرف من بالقرابة المحقة من غير كون من فرضه كما لا ين
 والاصل من الابوين أن لا يكون أب الجدة وذا الجدة أو لا كان
 البكر بعد الزوجين كما صح كان حسب ابنه والابوان وزيد بن
 النجاشي من أشرفه وكل من الابوين السدس الثاني منه فالجدة
 ونحوه من الشرف لابن كاسح لم يكن هناك إرث من الورثة
 صاحب الفرض كان الكل للذين ياقضون بالقرابة المحقة
 فان است من ابنين قتال لها وللاولاد جميعاً بغير خلاف

أب

أب الرب هو من ذوات اللام بقية أولادها اختصوا في العترة
 أن إلى المذكورين ولا فرق كان في المذكورين حفظ الاثنين وأقرادهم
 بقصده حصصهم بين بالسوية ذكر الأوامر والبعث في ذلك بتفصيل
 على أحوال فيقول في رتب المصنفات والاختلافات والاختلافات
 في مرتبهم إذا عطف أهمية الشا من غير اخت ولا بهر ولا بهر
 فاللهم له ركن الوصف اخت فقط ولو عطف اختوة واختوة
 من الأب لأم أو من الأب فلهذا كمال حفظ الاثنين ولو عطف
 اختوة واختوة لأم فاللهم كمال بينهم بالسوية ولو عطف اختوة لأب
 وأم واختوة لأب واختوة لأم فلهذا اختوة لأم اختوة بالسوية والاختوة
 للاختوة للأب والاختوة للسوية للاختوة للاختوة واختوة واختوة
 لأم فاللهم كمالهم بالسوية والاختوة لأم كمالهم بالسوية
 المذكورين الاختوة والاختوة لأم كمالهم للاختوة واختوة واختوة
 للأب كمالهم للاختوة لأم كمالهم للاختوة للاختوة واختوة واختوة
 لأم كمالهم للاختوة لأم كمالهم للاختوة للاختوة واختوة واختوة

من العلم اربعه اسماء الالف المسندة للجماعة المذكورة في المثال
 الاول وكذا المقعد بالسوية دون كان مع خالصة في المثال من الابوين
 من المتقرب بالابن خاصة اخذ او تعدد والابن المتقرب بالام يابن
 السوس كان واهل ولا الف والابن المتقرب بالابوين اخذ
 او تعدد بالسوية ولو اجمع اسم الزوجة او الزوجة من غير
 بالنقص المتقرب بالابوين خاصة فيكون للزوج النصف في المثال
 مع سكر الف والابن المتقرب بالابوين عند العلامة في القول
 وفيه الشهد الكافي على ان كان من ابناء المتقرب في ابي فانه
 يكون للاهل والجمع الف الف للمقرب بالام والابن المتقرب بالابوين
 وقال المنقذ في السوس وقد فهم من كلامه ان المثال للمقام
 الزوجة سوس للماهل ان اخذ ونسبته ان كان اكثر كما لو لم يكن
 زوج لان زوجته امة وتبيل المثال للماهل سوس الباقى فلم يفت
 بجته بل على ما سبقت من هذه القواعد ولو اجمع الاهل والمقام

مثال

مثال السوس والف الف اخذ او تعدد من الخلاف في المثال
 على ما سبقت بالابن للمقام وان كان واهل او لو اجمع للمقام والمثال
 المتقربون كما في الاصول الف الف للمقرب بالام ان اخذ الف
 الف الف ان عثر الذكر كما لا يشترط والابن المتقرب بالابوين بالسوية
 ومثلا المتقرب بالابوين الف الف للمقرب بالام من الودة
 ونقص من الكثرة بالسوية والابن المتقرب بالابوين للذكر
 انشر ومقط المتقرب بالابوين كما في اسم زوج او زوجة فله النصف
 او الزوج والمثال او الكمال او ما معها الف الف للمقرب بالام
 من الودة ونقص من الكثرة بالسوية والابن المتقرب بالابوين
 والابن المذكور للمقام سوس للمقرب بالام من الودة ولا الف
 بالسوية والابن المتقرب بالابوين للذكر نصف الا ان شتر بموت
 الميت وعائنه ومولاه وعائنه بموت عمه لئلا وعائنه ومولاه
 وموت الام وعائنه ومولاه وعائنه لا لئلا ولولا اجمع على لا

٦٩
 خمسة رطله ثمانية رطله من هذا الادوية لتمام علاجهم والدم وادوية لها
 اثنتان بالوعة وبنه امتحانات الاول ان يكون العشرة حتى عدد
 الرئيس وهو الف لتمام الامانة ولا تتلافى كلمة العشرة طمأنينة
 الامم السبعة اثنتان في ان يكون نصفه لتمام ونصفه للاخوان
 فبغير المال في الادوية بالوعة وثلاثة لتمام وثلاثة للاخوان
 منقصة اثنتان في ان يكون لتمام وثلاثة اثنتان بالوعة
 وثلاثة لتمام وثلاثة بالوعة وثلاثة لتمام وثلاثة بالوعة
 بالوعة ولتمام اثنتان في ان يكون لتمام وثلاثة بالوعة وثلاثة لتمام
 بالوعة للاخوان منقصة الاثنتان وهو الاول عموم القصة في
 قرابات الامم في اثنتان وهو المشهور في الادوية وهو في
 انما الاول من طمأنينة لتمام اثنتان والادوية المتعطف فيجب ان يتحقق ذلك
 في انما لتمام وادوية بها وبنه اثنتان في ان يكون الاول لتمام والام
 في اسم النارية في ان يكون الباقى في اسم البوعة من غير اصب رطله

ثمانية رطله ثمانية رطله من هذا الادوية لتمام علاجهم والدم وادوية لها
 اثنتان بالوعة وبنه امتحانات الاول ان يكون العشرة حتى عدد
 الرئيس وهو الف لتمام الامانة ولا تتلافى كلمة العشرة طمأنينة
 الامم السبعة اثنتان في ان يكون نصفه لتمام ونصفه للاخوان
 فبغير المال في الادوية بالوعة وثلاثة لتمام وثلاثة للاخوان
 منقصة اثنتان في ان يكون لتمام وثلاثة اثنتان بالوعة
 وثلاثة لتمام وثلاثة بالوعة وثلاثة لتمام وثلاثة بالوعة
 بالوعة ولتمام اثنتان في ان يكون لتمام وثلاثة بالوعة وثلاثة لتمام
 بالوعة للاخوان منقصة الاثنتان وهو الاول عموم القصة في
 قرابات الامم في اثنتان وهو المشهور في الادوية وهو في
 انما الاول من طمأنينة لتمام اثنتان والادوية المتعطف فيجب ان يتحقق ذلك
 في انما لتمام وادوية بها وبنه اثنتان في ان يكون الاول لتمام والام
 في اسم النارية في ان يكون الباقى في اسم البوعة من غير اصب رطله

كبر الاول وبعثهم الى بلاد ارمينية بالهجرة في المدة وانشأوا في
 الاخرة او المومنة قبل الامم وبقوا اولادهم مطلقا او التفسير
 كما في اولاد المومنة للابوين اولادهم اولا واولاد الاخوة لابوين
 كوكوا اولادهم المومنة لادب العلم او اولادهم لا على حاكم بل على
 بين احكامنا في ذلك الموضع او اولاد المومنة المتفرقة لكون اولادهم
 للامم المستور انهم كانوا اولادهم في انهم كانوا الاكثر بالسوية
 ولما لم يكن لابوين ابا في اولادهم كانوا او اكثر للذكر منصف الذكر
 وسقط المتفرقة بالاب في بعض اولادهم او اولادهم المتفرقة
 كان لا ولا والى العلم المستور انهم كانوا اولادهم في انهم كانوا
 بالسوية واولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا اولادهم
 واولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا اولادهم بالسوية ولما
 اولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا اولادهم في انهم كانوا
 اكثر على قول انهم كانوا اولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا

تساوا

تساووا في القصة والاعمال في النكاح لاولادهم لادب العلم المستور
 بالسوية من الرعدة وبقوا اولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا
 وبقوا في النكاح لاولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا
 لاولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا اولادهم لادب العلم المستور
 بتقريب بالسوية واولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا
 للذكر منصف الذكر ولما كان بينهم في اوردية فلا منصف والى
 وبقوا في النكاح لاولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا
 القوا بين كانه يكون لبعضهم من النكاح المستور انهم كانوا
 امير كانه بعد بتقريب بلام المستور انهم كانوا في النكاح
 وبقوا في النكاح لاولادهم لادب العلم المستور انهم كانوا
 المستور بلام واحد والنكاح المستور انهم كانوا في النكاح
 بتقريب لادب العلم المستور انهم كانوا في النكاح المستور انهم كانوا
 وانهم بلفظ والنكاح المستور انهم كانوا في النكاح المستور انهم كانوا

[illegible]

بعد ما لا يرث الامير اما واما السابغ لو انتم ما ووفو هل في قراقرش
 البضا نشان الكل بها البضا لم لا به و بهان والظلاله شاد و احد
 بعد ما العهد و فيه حقيقة و في سطر الارث اهل ان السابغ ليس
 و احسن العلامه و فيه اهل منها و فيه و الا فواحد الناس من اهل
 في التعليل و بعد ام نشان قال العلامة في القواعد اما التكليف
 فانها مطلقا و بشكل في تلكه السابغ و في كوة او كوة
 شخصين اشترط في وجوب الزكوة عديضا بان لا نصيب و احد
 والظلاله و احد في الزكوة السابغ و في سطر امه لم ينفذ فان
 كان عند الشخص العلامه للعلم لا فخر و لا اشترط كما اتفقت فيها فان
 فسلوا و احد اهل يد و ما فعل و به و احد لو انتم احد ما السابغ
 من الزكوة و جعل في تلكه الانباء و ليل لا ينفذ و لدا و فيه
 و في ان و به و في سطر و به و في سطر و به و في سطر و به
 لا بد من قده مطلقا و لو انتم ما فالا فواحد عدم الروايات في القواعد

القواعد

القواعد لو انتم احد ما لم يقبل تعلقا لا و بال ضرر الا فواحد غير
 و به و لا ينفذ و به و به و به و به و به و به و به و به و به و به
 المنة و في سطر و به و به و به و به و به و به و به و به و به و به
 في الارث و به و به و به و به و به و به و به و به و به و به
 نصف سطر الزكوة فواحد من سطر و به و به و به و به و به و به
 كون نصف شخص من سطر و به و به و به و به و به و به و به و به
 عن احد ما على الاسلام الا فواحد من سطر و به و به و به و به و به
 العهد و في الارث لا يتم بها عدد و به و به و به و به و به و به
 اهل ولد الدار فواحد من نفسه و به و به و به و به و به و به و به
 لغيره اهل الشرعية لا يرث ابوه و لا احد من سطر و به و به و به و به
 و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به
 ام لا فان سطر و به و به و به و به و به و به و به و به و به و به
 فواحد اباه و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به و لا به



انواره بطريق في برئه ولا يرث اقا رجب عنه الكثرة لفظ
 فواجبهم بايمان ولا يرث باقرار الابد العان لانه انا نضد
 فمقتضى لفظ اقراره برئه نفرا لانه اشتد الصلابة حيث
 حكم بانه يرث اقا رجب الغيبة بعد اعراضه لان اقراره ببراءة
 لنفسه الحق الاول ويرث امره اقرارها وبرئته على الوجه المستور
 وولد الزنا لا يرث احد في الولد و اقرارها لعدم رتبته نزعاً
 راجحاً ارجح من اقرار عبد الله قال سائلة طلبة دينه وولد الزنا
 قال ليعطى الذي اتفق عليه اتفق قد قلت فان مات ولم يال
 فمضى برئه قال الامام وذهب الصديق وابن الجوزي الى ان يرث ليد
 الملاحة لما رواه الشيخ بن عمار عن الصادق عليه السلام
 يقول وولد الزنا وابن الملاحة يرث امره واثوته لانه اوصيهما فيه
 منسوخاً ان الشيخ فواه بانه يجوز ان يكون الراي صحيح ذلك الحكم
 في ولد الملاحة فظن ان حكم وولد الزنا حكم ولا يرث الا اولاده و

احد زوجه لعدم المانع فيم ولا تورث من النقيض والمكسوط
 بسبب اللبس على امر من مصرهما بالبرث في النكاح والتمسك
 منه الانفاط ولا تورث من المشكوك فيه وارجح بعض الا
 هو الشيخ وجمهور ابن البراء ووافقها الصديق وروى الشيخ
 حقه الى عبد الله بن السلام فقال اني انكبت ما شغلني في جارية
 كنت اطلقها فليتها وما وفوت في جارية بعد انكبت
 انكبت نفقة في فوجعت الى المنزل لا فدا فوجعت فلما
 على بطنها فمدرت لها من يوم ذلك تسعة أشهر فولدت جارية فقال
 لا ينفع لك ان يعقروها ولا يتوبوا ولكن اتفق عليها من مالك واد
 ميانم اومن عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لك
 ولها من حوائجها واما المصنف الى ذلك يقول وهو الاول المشكوك
 فيه من فقه الامامية ابي حنيفة قال لا ينفع للمولود ان ينفق عليه
 من المال قدر ما يتقوت به العلم وذهب الجمهور الى ان الموت التورث

بعض الميراث قولهم الولد للفراش والولد للبكر والفرش عبارة عن
 القصد والسكان والوطئ ونحوه كغيره من المتأخرين وهو موضع
 أشكال والزوجان اذا كانت الزوجة واحدة
 عيّن الزوجان مع عدم الولد للبيت او التمتع به بالسوية مطلقا
 اذ لكل اولاد وتجب عدة الاقارب والآلات الانسية باعيانها ان لم
 يكن آباؤها ولو اختلفت اعدت ذات الولد حصتها من كل الفرع
 ونابذة في عدة ما استثنى الا ان يختلف الزوجات فيكون لبعضهن
 مطلقا ما بين مودة الزوجية وعدم الوقوف وبعضهن شريفا
 بان يكون فيهن مطلقا لا يعلم بعينها بل اشبهت مع البواقي
 فيسويهاهم المطلق ومن من أهل الفرض يقسم الميراث بين الميراث
 الامورة تحت وصية من الى ما يقع من ميراث الزوجات واما ام
 ولد الميراث التي انت بولده كولا حرة كانت امه من الامهات
 وفهنا في نصيبها كغيرها من نصيبها ولو كانت متوفى عليه

يعطى

يعطى حصتها بالبرقة فان لم يخلف خفي ما عيّن منها نصيب الولد
 واستثنى في الباقي من قيمتها بالبقية الورثة هذا اذا لم يكن على
 الميت دين او كان ناقصا عن قيمتها والا فغيره نظر في ما
 كحصتها منها انما يتبع على الولد بالبررات المرافعة والدين
 من ان الزكاة تنقل بالموت الى الورث ونحوه تعلق الدين
 وانما في هذه المسئلة فرج انما انتقال الزكاة الى الوارث
 على ما يجوز والموت او بعد استيفاء الدين والى كان منها وكذا
 على الميت فوت ام الولد ولو كان في الوفاة من حصة فان كان
 الولد مطلقا تركت ميراثه على قضاها فان مات الولد
 قبل ذلك انقضاء الفرض لم ير له ميراث لا بموت بقضاء الدين
 فميت الشبهة في النهاية لموتها الى بقية الميراث من انما
 من ربح اشترى ببارية فولدت منه ولها فان قال ان بينهما مالما
 وانما ميراثا ولا ميراثا فان كانت على انهما فان كان بينهما ميراثا

فتعزى عن كثر ثم يحكى عنهما فان مات ابناء قبل الامه سببت الجديت
 وقد قبل ابناء في الحال ارضيت الموت ولا يتنظر ان يكون الولد
 والقابل به ابن اويس واكثر المتوفين ويدل عليه محبة عمر بن
 يزيد بن جابر ابراهيم عليه السلام قال قلت لم يابع امير المؤمنين
 اهل بيته الا ولا فقال اني اثنى رقبتهن قلت وكيف ذلك
 قال ان ابن ابي شريك بن ربيعة ثم اولد ما ثم لم يولد منها ولم يولد منه
 الخال ما يولد عنه احد ولا منها من سببت واكثرها قلت
 فبما في ما سببت ذلك من الاولين قال وتولد الاصول وتجب
 تخصيص الابن اكرام الابن الاكرام اكرام الابن لسيفه و
 وفاته من اصل الحال وتقسيم باقي بين الورثة على كل احد
 او بحسب المذكور استعبد اكرام الولد الاكبر من سببت باقية لما
 يجوز ان هو الاصول لانه اوفى بعموم الامة ويحقق ذلك انه
 (جمع احيى بن ابي علي هذا التخصيص في كتمه وكيفية اما الكتمية

فالمشهور

فاشتهر انه ما يخص به سيفه والخاتم والمصحف ونحوه
 من الميت وفي الصحيحين روي عن عبد الله بن الصادق عم قال اذا
 مات الرجل فليذكر ولده سيفه ومصحفه وخاتمته وورثته ونحوه في الحسن
 عنه مروي عن الصادق ع وعن ابن ابي عمير عن بعض ابي بن عبيد
 احمد بن محمد بن السلام ان ابا عبد الله اذا ذكر سيفه وسلاحه فليذكر
 كان له بنون فليذكرهم وليذكرهم بنوهم الابن اذا كان
 واحدا سواء كان من البنات او البنات او الابوين فليذكره
 بهذه الامور ولم يذكر الفجر وذلك يدل عليه القيمة رواه
 محمد بن مسلم وبكر بن فضال بن ساجد احمد بن محمد بن السلام انه
 الرجل اذا ذكر سيفه وسلاحه فليذكره فان كانوا اثنين
 فليذكرهما وفيما اخبار بان مطلق السلاح في العوس والرجحان
 والمجن وغيره لابن ابي بكر بن النين كما ان في رواية ربيعة بن
 عن الصادق عليه السلام اذا مات الرجل فليذكره ومصحفه وخاتمته

وكبره ورواه عنه ذكره لا كبره فان كان الاكبر منا فلما كبرنا
 المذكور لا يدرى من هو الاكبر والاصغر والاولى في هذا التفاضل
 عالم ثبت بحجج مستندة في الروايات ولم يجعل عمومها لا محالة
 من ان هذا الحكم خلاف الاول فان لم يعمم القرآن والآيات والصحاح
 التي فيها منها على ما يجمع عليه الا ان يكون على غير محسوس
 والمصنف في ان لم يجمع بينه وبين غيره في التفاضل من حيث
 بناء السند وروايتهم فيكون في هذا الصنف قال في التمام
 في نسخة لابن السبكي والاولى والاشبه ببلده فروع الاول في
 المذكور في هذا الامور لم يجعل التفاضل في موضع الاول كبرنا
 لعموم عمن بقية الاولاد وهو خلاف التقسيم في الآيات والآثار
 وروايتهم في غير المقام فروع في الحديث المتواتر لا يدرى
 الثاني في قوله الشريف في هذه الامور لم يجعل التفاضل في موضع
 الحكم في ان لم يجمع بينه وبين غيره في التفاضل من حيث

الثاني

لو كان الاكبر من رواه قبله لبقط هذا التفاضل بالحكم ثبت في بعض
 الامور المذكور المتعدد وبذلك يعمد الى الاول والاعلى في كثير من التواتر
 الى الثاني في حيث انه المراه بولد الاكبر في الحديث مثل الشخص
 المسمى في الاول في الاول على الثاني في الرابع لو قدر هذه الا
 فيعطي الثاني في كونها بلقطة ليعتد المضاف في الرواية والجمع
 لعموم كما في قوله في الاول وفي غير ما والظاهر لاكتفاء بواحد
 في هذا الحكم كما في خلاف العمل وجوب الاعتقاد في التيقن وما
 الكيفية فالأكثر عمل ومع هذا التخصيص في السبكي والابن الجني
 انما يجب به هو الظاهر في الصلاح وقواد العلامة في المختار
 من غير ما في الامور في حيث لم يجمع بينه وبين غيره في
 التخصيص في قوله في ما بين الذين في مثل الثاني وهو الظاهر
 الشيخين في قوله السيد ابن الجني في الاول في قوله العلامة
 المختار في الاول في قوله في الروايات المذكورة والظاهر

[illegible]

لا بد من غير عكس قط هذه البرة التوارث من الجاهل من قسم تركه
كل واحد من ورثة الأحياء فيرث في المثال المذكور الالف فاذا ولد لاولاده
لا بد من دفع ذل لولد لاولاده وقال قوم بل يرث من العلاف المكن فيورث
الالف ذل لولد تركه فاذا ولد له غير عكس لاولاد اقرت يمكن ان يتركه
عليه بالجماع وغيره فان هذا التوارث لما كان خلاف الأصل
كانت الأرض مبدية حتى ان يتركها لغيره من ورثته فطبيعي
في الجموع بالجمعة بعد الموت لم يلزم بالالف الا ما اجمع عليه ورثته من ان
يرث كل واحد من الورثة من الف الف الف ان الارثان ينقص في
هذا التوارث على التوزيع المعلوم عليهم دون غيرهم من الورثة في القسمة في
موت واحد منهم خلاف ما هو عليه في الأصل ونظر ابن الجوزي في
الفرقة في فائدهم عموماً واجتواها في المصلحة من التفتيش وهو موجود
في القسمة في غير ورثته واثبات كون التفتيش مطلقاً عليه بل
في المستحق عليه من الف الف في من العزم لاولاد الحكم الوصايا

والأثر المتعلق بالوفاة يستلزم ما بين الأول والوصايا
 الوصية وتنفذ مطلق موت المتوفى وأما على كل قسم مستوفى
 ذمة من العدم يمكن أن تذكر بعد الموت كالحج والركعة لأجل التوبة
 أو العسر ولا يترك تنفيذها كغيرها فإذ لم يتركها المتوفى فإذ لم يتركها
 حقوق العباد ويستفاد من كل قسم الإرث للجماع ولو لم يترك من
 بعد ذمة الوصية أو دين أو لاهب أو لم يترك أن يتصرف تصرفاً
 لا رابحاً له بالوصية في أكثر من ثلث ماله عند الوفاة فإن تصرف
 في أكثر من الثلث باطل بجميعاً لعدم إزالته من ثلثه على الأمانة في الوفاة
 بعد موت من له إجازة في الوفاة الموصى له في الوفاة بعد موت
 وليس للوصي من إجازة الأمانة إلا بعد الوفاة بهذا الوفاة
 إلى المقيّد كما رواه الأئمة في الصحيحين والحدود واليمين الجبلة إلى
 السليم الرميح وذكره الجاهل وقبل الموت واعتبار العلامة في المختلف لعدم
 قولهم من لم يوص له في وصية أو دين ولأن الركن الوارث في ذمة الوفاة

بالوصية

بالوصية سقطت مع كل وصية مشترية بالوصية نظر لأن الأصل عدم
 اعتبار إجازة الوارث لأنه تصرف في ملكه كغيره من الرضا
 من الثلث إرفاقاً بالوصية في ذمة الوارث زال المانع ولا يترك
 الحال الموصى له بوصية يراها الوارث من مات والموصى له الوارث
 إجازة في ثلثه الموصى له من الوارث يتركه بوصية منوصية حازم من
 حاقه رجل أو غيره بوصية أو ورثته مشهود به بعد ذلك فعلى ما في الأصل
 تنفذ الوصية من الثلث كغيره من الوارث في الثلث من الثلث
 بمنزلة جميعهم إذا أقرروا بها وصية وثلاثة من سبعة من سبعة من
 على السلام مع ذلك من إجازة على الثلث من الثلث من الثلث
 على الثلث الأول من الثلث من الثلث من الثلث من الثلث من الثلث
 ذلك الحال وهو لا يصح له من الوصية ثلثه إلا بعد الوفاة وإجازة
 المأذون له في الوفاة من الوفاة بالوصية من الوفاة من الوفاة
 من الوفاة من الوفاة من الوفاة من الوفاة من الوفاة من الوفاة

هو كافر بطلت الصدقة وجبت اليه الصدقة من غير
 ان يكون له مال او الصلوات اذا اوجبت له لم يوجبه الله على كونه
 الوجود او الكونه لم يوجبه الله كونه اذا لم يوجبه الله ان كانت
 ترفع الصلوة ولا يجزى الواجب ان كان اطلق الوصية للمالك والواجب
 ولم يجزها صدقة او يخرج كونه ملكا على كونه صدقة او يخرجها
 فهو ماضية وقال ابن ابي ابي الوصية بوجوبها على من كان ذارعا ولا
 لانها عطية بعد الموت فيمن شئ لها غنية القوية ولا يملكها غيره
 المقتضى للوصية لكونه مطلقا دون اهلها لا ماله الا هو ولا يملكها
 بوجوب عطية ولا فرق وتكون مال الحيوة وبعد الوفاة لا يقال فيقص
 بالولي حيث جاز الية له وصية لانه يقول الفرق ملك اهلها
 جز لازم ماله غير موصوم ولا يجزى له الا ليه فلو جازت الوصية لغيره
 على الموهبة الفرق اليه هو باطل ولا يلزم بطلت الوصية ولا رواه
 محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في رجل اوجرت على رجل قال

اعط

اعط لمن اوجرت وان كان بهويا او فريسا او غيره بعد ان يقول غفر له
 بعد ان يوفى الله له على الدين ببدونه ان الله سبحانه على كل شيء
 بجملة الوصية الى الكافر مودة مودة فقلت تحت الموهبة واجب
 الصغرى ولا لا فقلت يقال النهر انما يوصيه لامرأته فلا يلزم بوجوب
 الوصية وانما تمنعت او ما والموصي ان كان متبعا معنى او كمالا
 من المال كانت الرزق لغيره انما يوصيه الباقي على الوصية فان
 كان مثل نصيب الوصية كما اذا اوصى له بثلثي ثلثي ثلثي ثلثي
 نصيب مثل سهم للموصي كما انما يوصيه الوصية ويقيم على المبلغ
 فيقيم فيما ذكر على الوصية كما كان من زيادة او نقصان فليس
 بالوصية على ما في الثاني في الاقرارات وهو ان
 من مريض اقر له من اقر له بالوصية فيصير حصره بالقرار بالوصية
 وبالاقرار بالوصية ويجوز ان يوصي بالوصية وبوجوبه بالوصية
 ويجزى بالان يوصي بالوصية بالقرار الموصي في تقيم الركعة وفيه انما

لا ينفك فرق بين الاقرار بالدين والاعتراف بالدين الباسب الاول
وهو الاقرار بالدين فاذا اقر بدين الورثة جاز على مورثهم قبل قولهم
في نفيهم عموم قولهم بدين الاقرار على انفسهم بما يرد ولا يجمع على لزوم
الاقرار بدينهم اذا كان المقدم عليه وهو الورثة حتى بن جمار
عن النبي عليه السلام في رجل مات فاقرب بدين ورثة له لرجل
بريء فقال يلزم ذلك في حصته وفي حديث آخر انه اذا استشهد
اشان من الورثة وكانا عدلين ابيح ذلك على الورثة ولو لم
يكونا عدلين الزم ذلك في حصته ولو لم ينفك في نفيهم الدين
لنعتي الدين في حقهم بكل الركعة فيستوفى على اهلها فان
كان فيهم رجل عدل يقر بدينهم في الباقي ويؤخذ منه حصته
الورثة بعد اطلاق مصاصه كسائر الدين كما هو اكرم المستوفى من
الدعا والمال بدينه يمين اجماعا منها ويصح محمد بن مسلم عن
جعفر قال لو كان الامم الشيا لا يجوزنا فيها دية روية لهلاك خلافة

مصح الورثة كما قرار المورث سواء اقر على انفسهم فدخل
تحت عموم قوله العن الثاني وهو الاقرار بالمورث فلا
يقبل شبهة بوجوبها اذا لم يكن المقرب مشهورا بخلاف ذلك الرب
فانه لا يقبل الاقرار بالعموم اقرار العقل على ما يرد ولما اذا
كان مشهورا بخلافه فقد نسبت الخالف بالثمة فلا يثبت الاقرار
في مقابل اجماع فان اقر انسان بدينه بسبب ولم يكن له
وارث وصدق المقرب بوارثه لافواهها تحت بالعموم فان كان له
المقرب ووارث غيره اقر المقرب بحجة ابي المقرب ذلك الوارث
كما اذا اقر ذوالالا بدينه لا يثبت الا بدين ابيه ابي كركم كما
اقر ذوالالا بدينه فلا يقبل اقراره الابنية او اخواته
لما تضمنه ذلك اقراره بدينه الوارث فلا يقبل الابنية او اخواته
الوارث انهم الا اذا كان المقرب ولوا صغيرا في المقرب بدينه لم
ينزع امره بالعموم فلا يقبل على كل حال لكن قوله منه بان يكون

الموقر بغير تسنين اوباشي عشر على الخلاف في الوضوء لا يبارع فيها فانه
 يقبل ان صدقة فصل وانه اقر بجلان عدلان من الورثة بوارث
 اقر بجمع كماله في الزمان لميت بولد او بواحد من قبل قولها كماله اقر
 في اقر قبل قولها في السب الارث لغيرها بشهادة عدلين فان كان
 الموقر واحدا او غير عدل او بموت يقبل في نفقة مائة لعدم ثبوت
 النسب الا انه يتعد المقر بحيث يصل الى عدل الشياخ فانه بالسبب
 بالقيم وبقية الارث في هذا الموقر بجمع ما اقره ان كان اولى
 من اقره كان عطف على جميع في نفقة بغيره الاصل عند قوله
 ان كان من اقره كماله

والطريق المذكور في بعض الكتب المحدثه وهو ان يعطى صاحب الفضل
 ان كان واحدا وكل من اى الفضل من التمتع ويدل كل سهم من
 سهام الذريه فيخرج حصصهم عددهم باق الورثه الذريه
 باقى بفضله يعطى كل من الابوين تمام القرينه الاخرين يعطى
 الورثه ان تكونه الذين ليسوا بذوي فرض بدلك كل سهم من سهامهم من
 قرينتهم تمام عددهم والى قريته الطبع المذكور لاهى الفضل
 بعد افرار الفضل والقرين من التمتع خلف الابوين وذويهم
 وخين فالى الفضل من الاموان والزوج وكما هم حصة من اى
 عشرتهم باق الورثه يعطى اى الفضل بكل سهم اى بكل واحد
 من السهام السبعة عشر يعلم ان بنين والبنين تقسم بالسبب اثني
 عشر وكذا اللهم والزوج اثني عشر والجميع اثان واربعون وباقي
 الورثه امر الاولاد وكل سهم السهم الخمسة عشر الباقي من اثني عشر
 عدا سقاط السبعة تقسم بالسبب اى عشرة وكل ثلث خمسة اربعون

[illegible]

نشد که از روز جوان و این و بستان اهما
از این نیک از زمین ما تو اینجا که از این و بستان اهما

الرصيد

ونصف الرجل الى الزوج انا والفرقة الى الابن فزوجته وامه
 البنين زوجا فيقدر موت الرجل قبل البنين فقد نصفته
 وابنا وبنتين فيكون اصل كل اثنين واثنين منها اربعة للزوجة
 ونيفعل الى ابها واربعة عشر لابنه وانقسم على ورثته او لغيرها
 سواهم فينصف للاصل في اثنين يبلغ اربعة وسنين نصيب
 الزوجة منها ثمانية ونيفعل الى ابها ونصيب الابن ثمانية وعشرون
 فيقتل منها سبعة والزوجية والباقي لها جده اكنه الام نصيب
 البنت الثلث من زوج اربعة عشر فيقتل منها سبعة الى زوجها والباقي
 الى جدها ونصيب البنت من زوج اربعة عشر فيقتل الى جدها
 ثم بقدر موت الزوج قبل سائر الورثة فيكون اصلها لها
 ثمانية واربعين منها ثمانية لابها واثنان عشر لزوجها واربعة
 عشر لابها ولغيرها ربع صحيح يكون حصته زوجة فينصفها في
 اثنين فيعبر اصل الحال عشرة فيعبر منها ستة عشر لابها وتسعة

الرصيد

اثني عشر بالانتقال ولان في الحال من الرطل سبعة من اثني عشر بالانتقال
 ومنه اصل مال بن عبد الله من اربعة عشر من دية غانية والاصل
 ثمانية من ثمانية من مال بنت النخيل خمسة عشر من اربعة عشر
 من مال بن عبد الله الرطل بالانتقال اليها بالرجوع في اثني عشر اوقار
 مثال الاقار من متوفاة ملهقت البون وزيد بها وبنان وبن
 بنات وراقت امدى بناتها بانه وشرين وبن علي بن شرين
 من الزكوة واصلها اربعة عشر من دية البون ثمانية عشر من دية
 يوكية في غيرها وان استوفى الرطلين اثني عشر من ثمانية عشر
 اثني عشر بالوزن ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 الالاوار وارث بعاسم الموقاي يفتقد منه الميراث والوزن
 للموقاي واثنا عشر اقرار الميراث والوزن او الولاة بالوزن
 او بالوزن او بالوزن اصل المال عدد ايام تقسيم الميراث على
 نصيب الميراث من اصل المال لانه يفتقد الاقرار بالوزن نصيب الميراث

جزء اثني عشر الزكوة نصيب الميراث لكان واثنا عشر
 الزكوة من ثمانية عشر من ثمانية عشر واثنا عشر اقرار البون باضت افي
 اصل الزكوة اربعة عشر من ثمانية عشر واثنا عشر اقرار البون باضت افي
 السدس من كل الزكوة في ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 واثنا عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 اثني عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 نصيب الميراث واصلها ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 النكاح من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 واثنا عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 الزكوة نصيب الميراث واصلها ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 الزكوة نصيب الميراث واصلها ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 نصيب الميراث واصلها ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر

[illegible]

عنبر

[illegible]

عنبر

والنفس ثلثة وبعثت اثنان نصيب الابن مثل نصيب الابو
والنفس ثلثة اربعة وبعثت نصفه وكل زوجه وكل من الوصايا بمثل
الامانة في خروج الكسوة فكل ثلث بمقتضى الوصية مثل
على نصيب خمسة منهم فكل ثلثة انصافا وثمانية عشر
تسعة انصافا بالاكسنة اتم لان الابوين والابنتين اربعة انصافا
والنفس اثنان والزوجات ثلثة اربعة واثني عشر انصافا
والاكسنة اتم ثمانية النصف والثلث والثلث من ثلثها اتم
ثمانية عشر كما قبلت تسعة انصافا والاكسنة اتم فاربعة عشر
كما قبلت تسعة انصافا فكل نصيب اتم وكل ثلث عشرة لانه
نصيبا خمسة اتم فكل ثلثون لكل من الابوين والبنين اربعة
وكل زوجة واحدة والنفس ثلثة وبعثت اثنان وكل من الوصايا
واحد وثلثان اثنان وثلثان ثلثة ولان الزوجة اتم
ثلث من زوجها وزوجة بنته وجب ان ينقسم نصيبها على ستة عشر يكون

نصفها

نصفها وللمن ثلثا وللمن سحبا وكذا الزوجة التي تترك زوجها
ينقسم نصيبها على ستة فبعض البس في ثلثين بلع مائة وثمانون
بعض منه تسعة نصيب كل وارث على ورثة على ما فصله بقوله لا ارث
عشرة ون ولام اربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر وكل
ابن اربعة وعشرون وثلثا عشر عشر والنفس ثمانية عشر وكل من
الوصايا ثلثة وثلثان اثنان عشر وثلثان ثمانية عشر ثم ينقسم
للاربعة والعشرون البس لاني المهدوم على ورثة اربعة
ونصف اربعة انصافا وينقل الى ورثتها الى ابنتها والباقي
لبنه وينقل الى ابنتها ابني ابوي المتوفى للام للذكر مثل
حظ الانثى لم يقسم السنة الرمي لزوجة المهدوم عليها من ابنتها
الرسم اخذ ما في المتوفى الاصل على ورثتها ابنتها الحية واما
المهدوم عليه نصيب ابنتها اثنان واربعة المهدوم عليها اربعة وينقل
منه اثنان الى جده واحد الى اخوته وليس له من الامم اخوة

من الاب بنحهم اثنت عشرة الابوين فيلن نقيب ثمانية بنين
 ونقيب اجداد ثلثين ونقيب اجداد ثلثين ونقيب اجداد
 عشرون واما الاربعة والنسول البر التي حصتها الابن الاخر
 فيقسمها على وثمة قسم ثلثة بنين واوا اصدىم بزوجه اربع بنات
 والموت لهما اربع الزوجه والبنت فيكون لكل ابن غير متولد ثمانية
 المولود ستة لان بزوجة يفرح بذكر اربع بنات وثلاثة بنات ولزوجة وتخرج اربعة
 لبنت والابن بين البنين فيعطى ما نصيب كل من الزوجه والبنت
 واما ابني ستة له واما ستة البنين حصته الزوجه اثنا عشر
 فلهما الفخارة الواحدة واما الستة البنين حصته الزوجه اثنا عشر
 فلزوجه اثنا عشر منها واحد وللمولود المقرب حيث والزوجه
 انها اوصيت لثلاث مالها فيعطى ثلث ما في يده واحد
 لكل بنت من ثمانية الزوجه ولها اثنا عشر ولها واحدة وبها
 الجوا عنبس وبابعد التوفيق وعليه التكاليف ونحتم الكلام بحكم

الملك



الملك العلام تولى على سوله والسهرة
 وقدر في غرضه لتوحيده ليوم السبت شهر
 ذوالقعدة سنة اربع مائة

سنة

م

م

بم كذا فندد على طبع دارم

زانك من بجنده كره كاره

193